في صالح النمو؟

انتشار الصيرفة الإسلامية يمكن أن يكون حافزا للتنمية في البلدان التي يشكل المسلمون نسبة كبيرة من سكانها

عملاء في بنك دبي الإسلامي في إمارة دبي– الإمارات العربية المتحدة.

باتريك إمام، وكانغني كبودار
Patrick Imam and Kangni Kpodar

لا تحصل قطاعات عريضة من السكان المسلمين على خدمات مصرفية كافية في البلدان الإسلامية– وكثير منها فقير وليس على قدر عالٍ من التقدم، وهو ما يرجع في كثير من الأحيان إلى إحجام المسلمين المتدينين عن وضع مدخراتهم في نظام مالي تقليدي يخالف مبادئهم الدينية (راجع الإطار). وتسعى البنوك الإسلامية لتوفير خدمات مالية بطريقة تتوافق مع التعاليم الإسلامية، وإذا استطاعت البنوك الإسلامية اجتذاب أولئك العملاء المسلمين المحتملين، فذلك من شأنه أن يعجل وتيرة التطور الاقتصادي في تلك البلدان.

وهناك أدلة على وجود علاقة ارتباط وثيقة بين تطور القطاع المالي والنمو. فالبلدان التي تقدم أنظمتها المالية خدمات متنوعة– تشمل الصيرفة والتأمين– تميل للنمو بسرعة أكبر. وللبنوك، سواء الإسلامية أو التقليدية، دور اقتصادي أساسي كوسطاء ماليين وكميسرين لأداء المدفوعات (دراسة King and Levine, 1993)، كما أنها تساعد على حفز الادخار وتخصيص الموارد بكفاءة.

ومن المنظور العالمي، كانت أصول البنوك الإسلامية آخذة في الاتساع بمعدلات تصل إلى رقمين على مدى عقد، والصيرفة الإسلامية بديل تتزايد مكانته عن البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية والبلدان التي يشكل المسلمون عددا كبيرا من سكانها. وتكشف دراستنا عن مصادر توسع الصيرفة الإسلامية وطرق تنشيط نموها المستمر. ومن شأن معرفة الدوافع وراء تطور الصيرفة الإسلامية أن يساعد البلدان النامية في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط على اللحاق بركب البلدان المتقدمة.

نشأة الصيرفة الإسلامية

منذ أربعة عقود ماضية، ظهرت الصيرفة الإسلامية على نطاق بسيط لسد ثغرة في نظام مصرفي لا يتفق مع احتياجات المسلمين المتدينين. وتطورت الصيرفة الإسلامية بفضل حدثين حاسمين. الأول هو ظهور مؤسسات الإقراض الأصغر في قرى مصر في أوائل ستينات القرن الماضي والتي اتبعت مبادئ الصيرفة الإسلامية وأثبتت جدواها. وقد ازدهرت هذه التجارب وانتشرت فوصلت إندونيسيا وماليزيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

وثانيا، أدى الدعم المقدم من القمة إلى القاعدة بعد إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٥ إلى زيادة التشجيع على انتشار الصيرفة الإسلامية من خلال الخبرة المركزية. وكانت الصيرفة الإسلامية الوليدة تتطلب من علماء المسلمين تفسير كثير من قوانين الشريعة. وفي السنوات القليلة الأولى، كانت أدوات التنفيذ الأساسية– مثل التشريع الذي يسمح بإنشاء هذه البنوك وتدريب العاملين فيها– هي المكونات الرئيسية لانتشار الصيرفة الإسلامية. وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة سرعة في الابتكارات كان أخرها تحسين أساليب تنظيم إدارة السيولة والأعمال المحاسبية.

وبالمثل، أدى صدور الصكوك إلى حدوث ثورة في التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة، فالإسلام يحرم السندات التقليدية ذات الدخل الثابت والمدرة للفائدة. وباستخدام تقنيات الهندسة المالية المتطورة، أصبحت الصكوك الآن صناعة تتعامل في مليارات الدولارات.

وكان ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٠ عاملا محفزا أيضا أدى إلى تحويل ضخم للموارد نحو كبرى البلدان المنتجة للنفط التي كانت أكثر ميلا لتبني الصيرفة الإسلامية. وخلال العقد الماضي، نمت أصول صناعة الصيرفة الإسلامية بمتوسط ١٥٪ في السنة، وتمتلك أكثر من ٣٠٠ مؤسسة إسلامية أصولا يصل مجموعها

سمات الصيرفة الإسلامية

- البنوك الإسلامية تخدم عملاء مسلمين ولكنها ليست مؤسسات دينية، وإنما هي جهات وساطة بين المدخرين والمستثمرين تعمل على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح وتقدم خدمات الحفظ والخدمات المصرفية التقليدية الأخرى، إلا أن القيود التي تواجهها مختلفة ومبنية على أحكام الشريعة. وللبنوك الإسلامية أربع سمات فريدة:
- **تحريم الفوائد** (الربا)، وهو الاختلاف الرئيسي بين الصيرفة الإسلامية والمصارف التقليدية. فالإسلام يحرم الربا على أساس أن الفائدة هي أحد أشكال الاستغلال الذي يتعارض مع فكرة العدالة. ويعني ذلك أن تحديد عائد موجب مسبق على قرض كمكافأة لقاء استخدام أموال شخص ما أمر غير مباح.
- **تحريم ألعاب الحظ** (الميسر) **والفرصة** (الغرر)، فتحظر الصيرفة الإسلامية المضاربة – أي زيادة الثروة بالحظ بدلا من الجهد الإنتاجي. ويشير الميسر إلى الشك الذي يمكن تجنبه مثل المقامرة في نادي القمار. وأحد أمثلة الغرر هو الإقدام على المغامرة في مشروع تجارى بدون توافر معلومات كافية.
- **حظر الأنشطة المحرمة** (الحرام): فيجوز أن تمول البنوك الإسلامية الأنشطة المباحة فقط (الحلال)، وليس من المفترض أن تقرض شركات أو أفراد منخرطين في أنشطة تعد ضارة بالمجتمع (القمار على سبيل المثال) أو تحظرها الشريعة الإسلامية (على سبيل المثال، تمويل بناء مصنع لعمل مشروبات كحولية).
- **دفع جزء من أرباح البنك لمنفعة المجتمع** (الزكاة): يؤمن المسلمون بالعدالة والمساواة في الفرص (وليس في النتيجة). وأحد الطرق لتنفيذ ذلك هو إعادة توزيع الدخل لتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة للفقراء. والزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة. وعندما لا تتولى الدولة جمع الزكاة فإن البنوك الإسلامية تمنحها مباشرة للمؤسسات الدينية الإسلامية.

إلى عدة مئات من مليارات الدولارات. ويوجد ثلثا البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والباقي في جنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء بصفة أساسية. ولكن البنوك التقليدية لا تزال مهيمنة حتى في البلدان التي تضم الكثير من البنوك الإسلامية. وتبلغ حصة البنوك الإسلامية في منطقة الخليج – من حيث أصولها– ربع صناعة الصيرفة (راجع الشكل). ولا تتجاوز حصتها في مناطق أخرى حدود الرقم الواحد.

الصيرفة الإسلامية والتنمية

أسهمت نشأة الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية بطريقتين رئيسيتين. وتتمثل إحدى المزايا الأساسية في زيادة دور الوساطة المالية، ففي البلدان والمناطق الإسلامية، هناك قطاعات كبيرة من السكان لا تتعامل مع البنوك. ومستوى التطور المالي في العالم الإسلامي ككل أدنى من المناطق الأخرى– وهو ما يرجع جزئيا إلى أن البنوك التقليدية لا تفي باحتياجات المسلمين المتدينين. و«عدم الاستفادة من الخدمات المصرفية» تعني عدم استخدام المدخرات بطريقة تتسم بالكفاءة الممكنة.

علاوة على ذلك، ولأن الصيرفة الإسلامية تقتضي اقتسام المقترضين والمقرضين لمخاطر الفشل، فإنها توفر آلية لامتصاص الصدمات ضرورية في الاقتصادات النامية. وهذه الاقتصادات– سواء كانت في الشرق الأوسط أو إفريقيا أو شرق آسيا– غالبا ما تكون ضخمة وتتكون من منتجين لسلع غير متنوعة (أساسا النفط) وتخضع لدورات الانتعاش والكساد وتقلبات تغير أسعار الصادرات والواردات. بالإضافة إلى ذلك، يميل أغلبها إلى اعتماد نظم أسعار صرف ثابتة أو تدار إلى أبعد حد، مما يجعل سعر الصرف أقل قدرة على امتصاص الصدمات. والآلية التي تسمح باقتسام مخاطر الأعمال مقابل حصة في الأرباح تشجع الاستثمار في ظل هذا المناخ المحاط بأجواء عدم اليقين وتحقق مبدأ العقيدة الإسلامية الجوهرية وهي العدالة الاجتماعية.

كيف تنتشر الصيرفة الإسلامية

يُرجح أن تواصل الصيرفة الإسلامية النمو لأن كثيرا من سكان العالم المسلمين الذين يبلغ عددهم ١,٦ مليار لا يستفيدون من الخدمات المصرفية. وسيساعد فهم كيفية انتشار الصيرفة الإسلامية على توجيه عملية صياغة توصيات السياسة. ولتحقيق هذا الغرض، وضعنا تقديرات للعوامل التي تكمن وراء انتشار الصيرفة الإسلامية حول العالم باستخدام عينة من ١١٧ بلدا أثناء الفترة من ١٩٩٢– ٢٠٠٦. وفحصنا أيضا ما إذا كانت تحل محل الصيرفة التقليدية أو تكملها.

وقد وجدنا، بصورة لا تثير الدهشة، أن احتمالية اتساع الصيرفة الإسلامية في بلد ما ترتفع مع ارتفاع نسبة المسلمين في السكان، وحصة الفرد من الدخل، وسعر النفط، واستقرار الاقتصاد الكلي. وتزداد احتمالات انتشار الصيرفة الإسلامية في ظل قرب المسافة بين ماليزيا والبحرين (وهما المركزان الماليان الإسلاميان الرئيسيان) والاندماج التجاري مع بلدان الشرق الأوسط.

وتؤثر أسعار الفائدة بشكل سالب على انتشار الصيرفة الإسلامية، مما يعكس المعيار الضمني الذي تفرضه على البنوك الإسلامية. وعلى الرغم من احتمال اقتصار الأفراد المتدينين على فتح حسابات لدى بنوك إسلامية فقط، فهناك عملاء آخرون يودعون مدخراتهم على أساس أسعار الفائدة التي تحددها البنوك التقليدية. وتعرقل أسعار الفائدة المرتفعة انتشار الصيرفة الإسلامية برفع تكلفة الفرصة الضائعة التي يتحملها الأشخاص الأقل تديُّنا (والأفراد من طوائف أخرى الذين يتزايد انجذابهم للبنوك الإسلامية) عند إيداع مدخراتهم في بنوك إسلامية.

إلا أن بعض النتائج كانت غير متوقعة. أولا، انتشرت البنوك الإسلامية بشكل أسرع في بلدان لديها أجهزة مصرفية راسخة، فالبنوك الإسلامية تقدم منتجات لا تقدمها البنوك التقليدية، وبذلك تكمل البنوك التقليدية بدلا من أن تحل محلها.

البنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية

البنوك الإسلامية تمتلك حصة أكبر من الأصول المصرفية في منطقة الخليج مقارنة بأي منطقة أخرى.

(متوسط الفترة من ١٩٩٢ – ٢٠٠٦، ٪ من إجمالي الناتج المحلي).

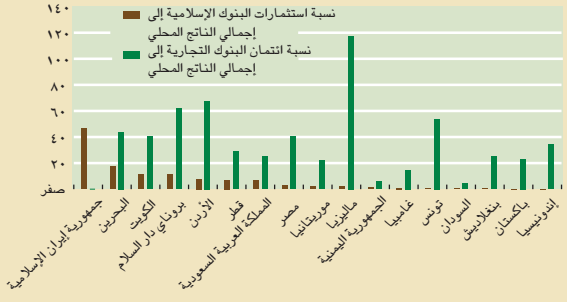

المصادر: Bankscope, Financial Development and Structure Database; and authors' calculations.

وثانيا، وجدنا أن جودة مؤسسات بلد ما، مثل سيادة القانون أو نوعية البيروقراطية لم تكن ذات دلالة إحصائية في تفسير انتشار الصيرفة الإسلامية. ولا ينطبق هذا الأمر على الصيرفة التقليدية. ونظرا لاسترشاد الصيرفة الإسلامية بالشريعة، فهي محصنة بدرجة كبيرة ضد المؤسسات الضعيفة، ومن ثم يمكن تسوية المنازعات في إطار الفقه الإسلامي.

وثالثا، لم تكن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة عاملا مهما في انتشار الصيرفة الإسلامية. وقد تزامنت هذه الأحداث ببساطة مع ارتفاع أسعار النفط التي تبدو أنها الدافع الفعلي للصيرفة الإسلامية.

انعكاسات السياسات

حققت البنوك الإسلامية نموا على مدار العقد الماضي من سوق متخصصة إلى صناعة سائدة، ومن المحتمل أن تكون ساعدت على دفع النمو في العالم الإسلامي بجذب السكان الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية إلى النظام المالي والسماح باقتسام المخاطر في مناطق تتعرض لصدمات كبيرة.

حتى وإن كانت النتائج التي خلصنا إليها توحي بأن الحاجة إلى إصلاح مؤسسي ضئيلة، فإن التغيرات في السياسة لا تزال تستطيع أن تعزز انتشار الصيرفة الإسلامية. وسيزداد هذا التوسع من خلال تشجيع التكامل الإقليمي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، والحفاظ على مناخ اقتصادي كلي مستقر يساعد على إبقاء أسعار الفائدة منخفضة، ورفع حصة الفرد من الدخل من خلال إصلاحات هيكلية. غير أن انتشار الصيرفة الإسلامية ليس علاجا لكل المشكلات، وإنما هو مجرد واحد من عناصر كثيرة مطلوبة لدعم النمو والتنمية. ■

باتريك إمام خبير اقتصادي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، وكانغني كبودار خبير اقتصادي في الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي.

هذا المقال مبني على ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي ومن إعداد المؤلفين: *IMF Working Paper 10/195, "Islamic Banking: How Has It Diffused?"*

المراجع:

King, Robert G., and Ross Levine, 1993, "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 108, No. 3, pp. 717–38.*